دروس في
علم أصول النحو ومنهجية البحث

- أعمال موجهة -

لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: لسانيات عربية

الدكتور: أحمد تاوليليت

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد خيضر

- بسكرة -

2020 - 2019

أصول النحو العربي

- أعمال موجهة -

لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: لسانيات عربية
السداسي الثاني

الأستاذ: الدكتور أحمد تاوليليت

قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد خيضر بسكرة

2019 - 2020

أولاً: نظرية العامل النحوي وظاهرة الإعراب

- تمهيد
- مفهوم العامل :
  1- لغة
  2- اصطلاحًا.
- نظرية العامل وأثرها في التفكير النحوي.
- العامل وظاهرة الإعراب.
- أقسام العوامل في النحو العربي.
  1- العوامل اللفظية.
  2- العوامل المعنوية.
  ~~الاستنتاج~~.
- آثار نظرية العامل في النحو العربي.
- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل بين المؤيدين والرافضين.
- رأي في العامل النحوي.

الاستنتاج.

د/ أحمد تاوليت

* تمهيد

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام كبير في النحو العربي التي بُنيت على العمل والأثر الذي بجلبه العامل، وكثُر الحديث عنها قديمًا وحديثًا، وانقسم الباحثون في شأنها إلى مؤيِّد لها وثائر - رافض - عليها، وخلُص الحديث حولها إلى ما وَرَدَ في متون المؤلفات النحوية التراثية منها والمعاصرة - الحديثة -.

إن فكرة العمل في النحو العربي هي عموده الفقري التي يدور حولها كثيرٌ من موضوعاته الرئيسية منها والفرعية، وظلت مسيطرة على تفكير النحاة، وذلك يدل على أهميتها الأساسية، باعتبار أن العامل هو الموجب للعمل بالاختصاص، والقوة أو الضعف، أو الأصالة أو الفرعية في ضوء أقسام الكلم العربي، من أسماء وأفعال وحروف، وما كان منها أصلًا كالأفعال، وفرعًا - بحسب الاختصاص - كالأسماء والحروف.

ونودّ أن نشير إلى أن هناك دعوات وصرخات ناشزة وثائرة على فكرة العمل ونظرية العامل في النحو العربي، متسترة وراء شعارات مختلفة؛ منها: تجديد النحو أو إحياء له؛ لأن - في نظر أصحاب تلك الدعوات - قوالب النحو العربي القديمة لم تعُد مناسبة للاستعمال في عصرنا الحاضر، وفي طليعة هؤلاء: إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل والظاهري ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» الذي كان ثورة على النحاة في نظرية العامل كذلك.

* مفهوم العامل

(1) لغة :

صفة (بوزن الفاعل) للفعل (عمل). يُقال: عمل يعمل عملاً فهو عامل. والعامل هو مَنْ يعمل عملاً من الأعمال وإن قلّ. وجمعه عاملون وعُمّال. وقد غلب في العُرف على المشتغل بمهنة من المِهَن، التي تتطلّب جهداً يدوياً كالبناء والنقل للبضائع وما إلى ذلك.

ووردت هذه الصفة مفرداً وجمعاً بمعنى مطلق إتيان عمل من الأعمال، وبمعنى إتيان عمل خاص، بحسب أعمال العبادة أو التقرب إلى الله. قال تعالى:

﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ [هود/93]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة/60]. (1)

(2) اصطلاحاً :

العامل في النحو العربي هو الاعتبار المؤثر في جعل اللفظ في التركيب مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً. وجمعه (عوامل). (2) ونظرية العامل: هي النظرية التي بُنيت على على أساس العمل والمؤثر الذي تجلبه الألفاظ، فالفعل - مثلاً - يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، و(كان وأخواتها) تعمل الرفع في أسمائها، والنصب في أخبارها، وعلى العكس منها (إنّ وأخواتها)، وحروف الجرّ تعمل في الأسماء التي تليها الجرّ، وحروف الجزم تعمل في الأفعال الجزم فتسكّن أواخرها أو

- (1) ينظر: محمد التهانوي، موسوعة المصطلح في التراث العربي، الديني والعلمي والأدبي 2/1588.

- (2) - ينظر: المصدر نفسه، 2/ص نفسه. وينظر: بسّام بركة ومي الشيخاني قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (عربي/انجليزي/فرنسي)، ص: 266.

[أو] تحذف منه حرف العلة أو نون التثنية والجمع، والمبتدأ يعمل الرفع في الخبر، والمبتدأ يرتفع بالابتداء ... وغيرها.

✱ نظرية العامل وأثرها في التفكير النحوي:

لقد وقف النحاة طويلاً عند نظرية العامل، واعتبروها ضرباً من العلة - أو السبب المؤثر - في تغيير أواخر الكلم، وذلك دعاهم إلى القول: إن «النحو أثر يجلبه العامل» ودار حوله جدل ومناقشات بين مؤيدين ومعارضين، واحتج كل فريق بحججه وأدلته في هذا الشأن (1).

الأمر أن

وحقيقة العامل هي فكرة عقلية ارتبطت بالنحو لأنه «عقل من نقل» استقرت في تصور النحويين على أساس أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر ملموس أوجدها ولا يتصور العقل وجودها بغيره» (2). وقد كان النحاة في شأن العامل متأثرين كثيراً بالعقائد الدينية، ومجالات علم الكلام، من أن لكل حادث مُحْدِث ولكل موجد موجد، ولكل فعل فاعل، ولكل مخلوق خالق .... وذلك يدعو إلى التساؤل والاستفسار في مجال الدراسة اللغوية والنحوية: مَنِ الذي أوجد الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في الكلمات؟ أهو المتكلم الذي يتصرف في الكلمات؟ أم هو صانع آخر ظاهر أو غير ظاهر يجلب الحركات المختلفة للكلمات في التركيب؟ وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في الكلمات؟!

(1) - ينظر: التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص: 270.

(2) - المرجع نفسه، ص: 271.

* العامل وظاهرة الإعراب :

ولما ارتبط العامل بظاهرة الإعراب ؛ فقد ساق النحاة تعريفاتهم للعامل بوصفه موجداً للعلامة الإعرابية التي تعتور أواخر الكلم ، وتدل على حالتها الإعرابية حركة كانت أم حرفاً . ومن المفاهيم الشائعة للعامل في عرف النحويين ما أورده الرُّمّاني (ت: ه) فقال : « "عامل" الإعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى » (1) ويبدو أن الرماني في تعريفه للعامل ربط بينه وبين الإعراب ، لأن هذا الأخير - الإعراب - به يجلو المعنى النحوي ، وهو الوظيفة التي تؤدي الكلمة في التركيب مرفوعة كانت أم منصوبة أم مجرورة ، لأن الإعراب هو " الإبانة عن المعنى " (2).

أما الشريف الجرجاني (ت : 816 ه) فقد عرّفه بقوله : « العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب » (3) وتبعه في هذا التعريف صاحب كشاف اصطلاحات الفنون التهانوي (4) ولا يكاد يخرج النحاة عن هذا المفهوم ، الذي تعلق الأمر فيه بالحالة الإعرابية ، والعلامة النحوية التي تعتور أواخر الكلمات .

غير أن بعض المتأخرين من النحاة ، كابن الحاجب (ت : 646 ه) والشيخ خالد الأزهري (ت : 905 ه) والصبان (ت : 1206 ه) أضافوا شيئاً آخر ، وهو أن العامل يحدث أيضاً المعاني النحوية - الوظائف - والعلاقات بين الألفاظ ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، والإسناد . (5)

---

(1) - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، مازن المبارك ، ص : 253.

(2) - ينظر : المرجع نفسه ، ص : 252 وما بعدها .

(3) - الشريف الجرجاني ، كتاب التعريفات ، ص : 78.

(4) - ينظر : التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، 4/1043.

(5) - ينظر : وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً ، ه

يقول ابن الحاجب: «والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى»(1)
وقال خالد الأزهري: «المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب»(2). أما الصبان، فقد ذكر ما نقله الأشموني (ت 929هـ) عن التسهيل، وهو أن «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»(3).
وبذلك؛ فإن حقيقة العامل اختلف فيها النحويون على ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول: ذهب أكثر النحويين فيه إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني؛ فالكلمة نفسها تحمل قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو في عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. فإذا قلت (ذهبَ زيدٌ) فإن كلمة (ذهبَ) نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيدٌ) وهي الجالبة للعلامة الإعرابية - الضمة -
وعليه فإنه لا يكون لعامل كلمة من الكلمات؛ بل معنى من المعاني يُدرَك بالقلب ولا يُنطق، كما هو شأن في الابتداء الذي يرفع المبتدأ.
- المذهب الثاني: وهو مذهب ابن جني الذي يرى أن العامل هو المتكلم. فقال: «إذا قلتَ: ضَرَبَ سعيدٌ جعفرًا؛ فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئًا... وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليريدوا أنه بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره...»(4)

---

(1) - ابن الحاجب، شرح الكافية، 1/25.
(2) - خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1/60.
(3) - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/26.
(4) - ابن جني، الخصائص، 1/109، 110. وينظر: وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص: 49، 50.

● أما أصحاب المذهب الثالث، فإنهم يتفقون إلى حدٍّ كبير مع أصحاب المذهب الثاني في أن العامل هو المتكلم كلهم يختلفون عنهم في التطبيق، فهم يعتمدون العوامل النحوية في صياغتهم، ويرفضون أصحاب المذهب الثالث الذي انفرد به ابن مضاء القرطبي الذي ثار ضد النحاة في شأن العوامل والمعمولات، حيث ذهب هذا الأخير - ابن مضاء القرطبي - إلى أن العامل الذي يُحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه، كما أنه يرى ضرورة تخليص النحو العربي من العوامل، وهذا ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى والدكتور عباس حسان، والدكتور مهدي المخزومي* ود/ شوقي ضيف، ود/ محمد عيد، وفؤاد حنا ترزي، ود/ أنيس فريحة.

وقد اعتبر ابن مضاء القرطبي أن العمل لا يكون إلا بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يكون بالطبع كالماء والنار، ولغى عمل العامل النحوي لأنه لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع، والعامل في نظره ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله، والعامل النحوي يجب ألا يُنسب إليه عمل ما، لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه أي بعد الانتهاء من النطق به وبعدها يتضح المعنى(1).

ولعله من المفيد في هذا المقام، أن نقول: إذا كان أصحاب المذهب الثاني يرفضون العامل، ويحذفون من النحو ما بُني على النظرية في النحو العربي - نظرية العامل - فإن ذلك لا يستلزم تبرير تركنا معرفيا من تراثنا النحوي وحضارته

(1) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 50 وينظر: ولد سعاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص: 51 وما بعدها.

* مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق.

كما أن حذف قاعدة أو نزعها من قواعد النحو العربي، ينبغي أن نعيد بعدها النظر في كل ما بني على العامل؛ ونستبدل ذلك بأسس أخرى؛ كالقرائن التي أشار إليها تمام حسان، وهي - فيما يبدو - نظرة قريبة من العامل الذي يجنح نحو المنطق العقلي والفلسفة في تعليل الأسباب الداعية إلى وجود الموجودات واللغة هي كذلك ظاهرة اجتماعية وجود الإنسان منذ ظهوره على وجه الحقيقة، ولا مانع من اتخاذ أسباب الرفع والنصب والجر آثار لمؤثرات لفظية أو معنوية.

أقسام العوامل في النحو العربي:

اتفق جمهور النحويين من بصريين وكوفيين على تقسيمها إلى قسمين:

① العوامل اللفظية: ثلاثة أنواع؛ أفعال وأسماء وحروف. قال عبد القاهر الجرجاني في هذه العوامل:

العوامل في النحو مئة عامل، وهي تنقسم اللفظية منها قسمين سماعية وقياسية (1)

فالسماعية: ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، فليس لك أن تقيس على إن وأخواتها غير ما سمع.

واللفظية القياسية، ما سمعت عن العرب ويقاس عليه.

والعوامل اللفظية السماعية، عددها واحد وتسعون عاملاً مصنفة تحت ثلاثة عشر نوعاً (91 ← 13 نوعاً)

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، من، إلى، في، اللام، رُبَّ

(1) - ينظر: ولبد عاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص: 53.

على، عدا، الكاف، مُذ ومنذ، حتى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، خلا، عدا.

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنّ، أنّ، كأن، لكن، ليت، لعلّ.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا، ما المشبهتان بليس

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف:
الواو بمعنى مع، ألا للاستفتاح، يا: في النداء، أي: النداء، هيا في النداء، أيا: في النداء - الهمزة في النداء.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع؛ وهي أربعة أحرف: أن، لن، كي، إذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع؛ وهي خمسة أحرف: إن، لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إنْ) للشرط والجزاء، وهي سبعة أسماء: مَنْ - أيّ - ما، متى، مهما، أينما، أنّى، حيثما، إذما.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز؛ وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين وتسعة، كم، كأيّن، وكذا.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال؛ بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات. ولغة تميم ثلاث كلمات: دونك - بله - هاء - دونك، عليك الجهل. والرافعة فقط: ثلاث كلمات: هيهات - شتان - سرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً (كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، ما دام - ليس).

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسمًا واحدًا، وهي أربعة أفعال: عسى، كاد، كرب، أوشك.

(٦) - ينظر: وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص: 54، 55.

النوع الثاني عشر : أفعال المدح والذم : ترفع الاسم المعرّف بلام التعريف
وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم ، وهي أربعة
أفعال : نِعْمَ ، بِئْسَ ، سَاءَ ، حَبَّذَا .

النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال
القلوب ، وهي : علمتُ ، رأيتُ ، وَجَدْتُ " وهذه الثلاثة لليقين "
وظننتُ - حَسِبْتُ - خِلْتُ " للشك " وزعمتُ
" متوسطة بينهما " فهذه سبعة .

أما العوامل اللفظية القياسية ، التي سُمعت عن العرب
ويُقاس عليها ، فعددها سبعة :

الأول / الفعل على الإطلاق .
الثاني / اسم الفاعل .
الثالث / اسم المفعول .
الرابع / الصفة المشبهة
الخامس / المصدر
السادس / الاسم المضاف
السابع / الاسم المتمم مثل : (رافعو خلاً)

② العوامل المعنوية : وهي أمران : الأول العامل في المبتدأ والخبر
كالابتداء ، والعامل في الفعل المضارع الرفع (المجرد من
العوامل اللفظية كأدوات النصب ، والجزم) . (1)
والشبه بالأسماء مما جعله معرباً فسمي مضارعاً .
لأنه ضارع الأسماء ، - كاسم الفاعل
وكذلك عامل التبعية في التوابع ، والإضافة
والصفة ، حيث اتفق الجمهور على أن العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف ، إذا كانا كالاسم الواحد (وهو مذهب سيبويه) (2)

---

(1) - ينظر : المرجع السابق ، ص : 55 .
(2) - ينظر : المرجع نفسه ، ص : 66 وما بعدها .

* آثار نظرية العامل في النحو العربي. (1)
* الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين والرافضين. (2)
* رأي في العامل النحوي. (3)

الاستنتاج:

بعد هذا العرض لنظرية العامل والإعراب، يمكن أن نطرح تساؤلات مفادها: هل يمكن حذف هذه النظرية التي ظلت مرتبطة بالإعراب وحالاته، وقواعده في اللغة العربية؟ وهل يمكن تخليص النحو العربي منها لأنها تجنح نحو التفلسف في تفسير الظواهر والقوانين التي تحكم اللغة من حيث تركيبها ووظائف الكلمات في الجمل؟ ناهيك عن الكثرة التي وُسمت بها من حيث عددها، فيمكن القول: إن حذف نظرية العامل أمر يتهيب بالصعوبة لذا يمكن الاقتناع به وذلك لأن لها من الأهمية بمكان لا يسمح إغفاله أو إهماله البتة، والمشهور في عرف النحويين وللغويين أنها شملت جميع موضوعات درس النحوي، وارتبطت كثيرا بالمعاني النحوية، والوظائف، ولحالات الإعرابية في أقسام الكلام العربي ومقولاته، مما يجعلنا نسلم باستحالة حذفها أو إهمالها، إذ تعتبر الركيزة والأساس، والنواة المركزية التي بُني عليها النحو العربي في قواعده ومناهجه المتبعة من لدن جمهور النحويين الأوائل البصريين منهم والكوفيين!.

- انتهى -

---

(1) ينظر: عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: 176 وما بعدها.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 189 وما بعدها
(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 198 وما بعدها

أصول النحو العربي - لسداسي الثاني -
لسانيات عربية
د/ أحمد تاورليت.

ثانيًا:

استصحاب الحال في الفكر النحوي

- مفهومه
- قضاياه
- دوره في الاستدلال النحوي

د/ أحمد تاورليت

استصحاب الحال دليل من أدلة النحو العربي، وأساس من أسسه التي بني عليها في قواعده الإجمالية، يُستدل به في تفسير القواعد النحوية المستنبطة من خلال استقراء كلام العرب؛ فهو من المبررات التي استعان بها النحاة أثناء التحليل والتقدير.

وهو مصطلح تمتد جذوره في فقه الحنفية يريدون من ورائه تثبيت قاعدة مفادها: أن الأصل في الأشياء الإباحة مالم يقم دليل على عدمها، واستندوا فيما ذهبوا إليه إلى قوله تعالى: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعًا، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات، وهو بكل شيء عليم﴾ [البقرة/29].

وانحدر - إن صح التعبير - هذا المصطلح إلى النحو العربي ونقله النحاة حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه.

ومن حيث مفهومه؛ عرّفه ابن الأنباري في كتابه «الإغراب في جدل الإعراب» بأنه: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل... وهو من الأدلة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو "الإعراب" حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب»(1).

ومن ذلك - مثلاً - أن الفعل المضارع لما شابه الاسم وزال عنه استصحاب حال بناء الاسم، صار معربًا بالشبه. وأورد ابن الأنباري توضيحًا وشرحًا لهذا الدليل، واعتبره دليلاً له من الأهمية الكثرة؛ فقال: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة. والمراد به: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب. واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»(2).

إضافة إلى ذلك؛ فإن ما يوجب البناء [لزوم حركة الإعراب] هو شبه الحرف في اختصاص العمل، أو تضمّن معنى الحرف؛ وشبه الحرف في نحو (الذي) [اسم موصول ولا يدل على حدث ولا على زمن] وتضمّن معنى الحرف [في نحو: كيف]. وما يوجب الإعراب في الأفعال (التعري من حركة الإعراب - أو التمكن) هو

(1) - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، هامش ص: 63.
(2) - المرجع نفسه، ص: 63.

(1) [هو] مضارعة الاسم في نحو: يذهب، يكتب، يركب ... وما أشبه ذلك.
ومما يمكن التمسك فيه باستصحاب الحال والتمثيل به في شأن الاسم الممكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما بُنيت منها ما أشبه الحروف، أو تضمنت معناها، فيقال: هذا الاسم لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب من ذلك: أسماء الأعلام والأشياء، وما دل منها على حدث كالمشتقات والمصادر، غير أن التمسك بهذا الدليل في الفعل أن تقول في فعل الأمر: «الأصل في الأفعال البناء، وإنما يُعرَب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل [الأمر] لم يشابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء»(2).

أما من حيث الاستناد إليه من جهة القوة أو الضعف في ظل أدلة النحو العربي، فإن استصحاب الحال من أضعف الأدلة النحوية إذا لم يكن من القوة بمكان، ولا يجوز التمسك به إذا ما وُجد هناك دليل آخر يُستدل به لتبرير قواعد الإعراب أو البناء في الكلمات الأسماء منها أو الأفعال أو الحروف. قال ابن الأنباري في هذا الشأن: «ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء [من شبه الحرف أو تضمن معناه]، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»(3).

ونستخلص مما ذكرناه: أن استصحاب الحال من أدلة النحو العربي الذي تميز بالضعف أثناء الاستعمال عند النحاة، إذا لم يستعينوا به لإثبات قواعدهم وتأصيلها إلا للضرورة الملحة حينما لم يجدوا دليلا آخر يبررون به دواعي الإعراب أو البناء، فلجأوا في هذا المقام إلى خاصيتي الشبه بين أنواع الكلمات [أسماء - أفعال - حروف] والتضمين، هذا الأخير - أي التضمين - الذي يُعد سمة - أو خاصية - من خصائص العربية التي تختلف بها عن اللغات العالمية.

---

(1) - ينظر: المرجع السابق، ص نفسها.
(2) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص: 141.
(3) - المرجع نفسه، ص: 142.

ثالثًا:

ظاهرة التعليل وأنواع العلل

عند النُّحاة

- التعليل وأنواع العلل .
- طبيعة العلة النحوية .
- العلة الفلسفية والكلامية .
- " الفقهية .
- " النحوية .
- موقف النحاة وابن مضاء من العلة .

د/ أحمد تاوليليت

التعليل وأنواع العلل.

يقول النحاة: «ما جاء على أصله لا يسأل عن علته» كما يقولون: «من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل».

لقد اعتقد النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل كلامهم، وأنهم كانوا يعللون بعضها يقولون، ومن ثم جعل النحاة إشارة العربي إلى العلة أو إيماؤه إليها سبيلا إلى الحديث عنها. ويتضح هذا الموقف من قول سيبويه: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها».

كما يتضح من قول الخليل بن أحمد عندما سئل ذات مرة: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب:

«إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لها علة منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد ثبت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل من الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لها عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

ويعلق الدكتور تمام حسان على كلام الخليل بقوله: «غير أن النحاة - كما يبدو من كلام الخليل - كانوا يدركون أن ما قام في نفوس العرب شيء، وأن ما جاءوا به شيء آخر، فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة، ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة... ومع إدراك

النحاة أن العرب - على رغم معرفتها بالعلل - لم تبح إلا بالقليل من التعليل، راحوا يجردون العلل تجريداً مرتبطاً بالتأصيل... وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً معقولاً ... ، لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستدل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعاً من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه ».

والعلة في حقيقتها تُسْتَنْبَطُ على الفرع لا على الأصل، ومن هنا أصبح من قواعد النحاة في الاستدلال أن الأصل لا يعلل، فليس لنا مثلاً أن نسأل: لم رفع الفاعل؟ ولماذا تقدم عليه الفعل؟ فرفع الفاعل، وتقدم الفعل عليه، أصلان لا يقبلان التعليل.

ما طبيعة العلة النحوية، وما علاقتها بأنواع التعليل الأخرى؟

إن التعليل عند الفاطقة يتمثل في الأنواع التي قسم إليها أرسطو العلل، حيث عدّ العلل أربعاً، وهي: العلة المادية، والعلة الفاعلية، والعلة الصورية والعلة الغائية؛ فالمادية: مادة الشيء، والفاعلية: صانعه، والصورية: شكله وتركيبه، والغائية: الغرض منه وهدفه.

فإذا أخذنا الكرسي مثالاً على ذلك، فعلته المادية: الخشب والحديد اللذان دخلا في تكوينه، وعلته الفاعلية: الصانع الذي صنعه، وعلته الصورية: شكله المكون من أربع أرجل ومسند ومقعد، وعلته الغائية: الجلوس عليه.

والعلم يهمل الخوض في العلتين المادية والفاعلية، ولكنه يهتم بالعلتين الصورية والغائية. فأما الصورية فهي كيفيات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعاً له، وأما الغائية فهي الغرض من سلوك الظواهر وحركاتها.

والعلة الفلسفية والكلامية: هي في طبيعتها غائية تكشف عن التلازم العقلي بينها وبين المعلوم، فالعلاقة بينها وبين المعلوم علاقة معيّنة ومصاحبة في الوجود، بمعنى أنهما يوجدان معاً.

والعلة الفقهية: تعبدية تكشف عن الصالح العام، وتسبق المعلول في الوجود حيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم، فينشأ الحكم بعد ذلك.

- أما العلة النحوية: فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء. بمعنى أن العربي يتكلم ثم يأتي الاستقراء، وبعد ذلك يأتي النحوي ليشرح العلل.

ويقول الدكتور تمام حسان في العلل السابقة: «فإذا كان الفلاسفة والمتكلمون ألحق بالمنطق الأرسطي التجريدي الصوري، وكانت علل الفقهاء رموزًا وأمارات لوقوع الأحكام، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي».

وإذا كان العلم لا يهتم بالعلة المادية (كقطع الخشب والحديد التي يصنع منها الكرسي) ولا العلة الفاعلية (كصانع الكرسي)، وهم فقط بالعلتين الصورية والغائية فما مدى مناسبة هاتين العلتين للنشاط النحوي، وما مجال استخدام كل منهما وما موقف النحاة منهما؟

قبل الإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن نتعرف على هاتين العلتين:

فالعلة الصورية هي شرح الكيفيات، أي شرح العلاقات بين العناصر والعلاقات بين الظواهر، والكشف عن تلك العلاقات يؤدي إلى معرفة كيفيات التركيب والتحليل وأداء الوظيفة. أي بمعنى آخر أن العلة الصورية تجيب عن «الكيف» أي وصف للكيفية. وبهذا المفهوم تكون هذه العلة هي ضالة العلوم الطبيعية.

وقد نشأة العلوم الاجتماعية (ومنها علم اللغة) سعت إلى تبني مناهج العلوم الطبيعية، ووجهت اهتمامها إلى البحث في وصف الكيفيات التي يتم بها سلوك الجنس (ومنه السلوك اللغوي)، وقد نتج عن اهتمامه بذلك نشأة المنهج الوصفي البنيوي، الذي يفسر البنية بعلاقاتها الساكنة لا بأسبابها ومسبباتها التي تتوالى في الزمان (وهي من اهتمامات أصحاب المنهج التاريخي).

وبهذا اتضح أن المنهج الوصفي يسعى إلى الإجابة عن «كيف»، ويعزف عن الإجابة عن «لماذا؟»، لأن الإجابة عن (لماذا) تجعلنا نبحث في أطار العلة الغائية التي تشرح الغرض أو المرمى أو الحكمة التي كانت من أجلها الظاهرة. أي أنها تتمثل في ذكر الأسباب، سواء في الدين أو الفلسفة أو في غيرهما. والخلاف حول استعمال هذه العلة في البحث العلمي

قائم، واللغويون المحدثون بشأنها على مذاهب، ويتجسد ذلك في موقف الوصفيين الذين يرفضونها في البحث اللغوي، وموقف التحويليين الذين يقبلونها في البحث اللغوي، والأكثر من ذلك أنهم يرونها ضرورية لتعميق الفهم. فيستعملونها جنبا إلى جنب مع العلة الصورية.

هذا من وجهة نظر الباحث في العلم، أما المعلم في قاعة الدرس فلا مناص له من استعمال العلة الغائية، ولا بد لنجاح عملية التعليم من هذا التفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب.

والعلتان الصورية والغائية قاما جنبا إلى جنب في تراثنا النحوي، وكانت الصورية تركة عصر النشأة الأول. وكانت مجسدة في أقوالهم: «العرب تقول كذا!» و«هكذا قالت العرب» و«الشاهد كذا!».

أما الغائية فكانت من تركة التحول الذي أصاب النحو فحوّله من طابع «البحث» العلمي إلى طابع «التلقين» التعليمي. وقد تنوعت هذه العلة فلم تعد علة واحدة، فمنها ضرب يحتاج إليه المتعلم لمعرفة وجه الصواب النحوي، ويستعين به على نطق ما تكلمت به العرب نطقا صحيحا، ويسمى هذا الضرب: العلل الأول.

ومنها ضرب آخر يسمى: علة العلة.

وقد قسم ابن مضاء القرطبي الضرب الأخير إلى قسمين: سمى أحدهما العلة الثانية، والآخر العلة الثالثة، وبعد إباحته للعلة الأولى، يرفض الثانية والثالثة، حيث يقول:

«وذلك مثل السؤال عن زيد من قولنا: «قام زيدٌ» لِمَ رُفع زيدٌ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟، فالصواب؛ أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه؛ وقال: فلِمَ لم نعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ فقلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل

الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلونه، ويكثر في كلامهم ما يستخفونه، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جعلنا ذلك لا يضرنا جهلُه؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر».

هذا موقف ابن مضاء، وكذا موقف النحاة جاء وقبله ليشركوه معه في القصور نفسه، يكشف على وجه العموم نظرة تعليمية غير علمية إلى هذه المسألة؛ لأن العلل التي يبيقنّ من جملتها ثلاثية: أولها: تعليمية تفيد حكما نحويا، يقول: زيد مرفوع لأنه فاعل. والثانية علة تركيبية، تقول: لأن الاختلاف في الحركة بين الفاعل والمفعول إنما جاء للفرق بينهما. والثالثة: جدلية ليس لها جواب مقنع، ولا مانع من الرد عليها بعكسها. على أن الإجابة الوحيدة التي هي أشبه بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هي قوله: «فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، تشبه ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر». فهذا التعليل هو الذي كان ينبغي أن يتعلل به في المراحل الأولى لنشأة النحو، وهذه العلة هي ما يسمى: «علة السماع».

تلك هي نظرة النحاة إلى العلة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: فهي إما صورية تستعمل في البحث العلمي، وإما غائية تستعمل في الفلسفة والتعليم، وتنقسم الغائية إلى تعليمية وتركيبية وجدلية.

منهجيّة البحث - أعمال موجّهة -

- لطلبة السّنة الأولى ماستر

- تخصّص: لسانيات عربيّة

قسم اللغة العربيّة وآدابها
كليّة الآداب واللغات
جامعة محمّد خيضر بسكرة

السداسي الثاني

2019 - 2020

الأستاذ/ الدكتور أحمد تاوليليت

* (البحث والباحث
بين الخصائص
والمميزات

- الموضوعية
- الأمانة
- الضمير
- الجرأة
- الموهبة
- اللغة والأسلوب

بالقدر الذي ينبغي أن تتوفر في الباحث شروط الفلسفة والعقل الفلسفي، والشك والتشكك ...؛ فكذلك من شرائط البحث العلمي الذي ينبغي أن يتصف بها الباحث مع بحثه أثناء الإنجاز، الإنصاف والموضوعية، لأن الإنصاف قرين العدل، وهذا الأخير - العدل - يقتضي التجرد من الأهواء والذاتية التي تقود نحو العاطفة بعيداً عن الحقيقة المستخلصة من التفكير العلمي. ويعني ذلك ألا يقبل الباحث على موضوعه بحصيلة معينة فتحرفه الأهواء وتزيحه نحو الباطل الذي لا يشترط أن يكون رائده أو إشباعاً لنهمه فالإرادة شرط ينبغي توافره، لأنها من دواعي السيطرة على النفس والسمو بها عن مستوى الانتقام أو المغالطة أو النفاق أو الكذب ... أو الكسب الحرام (1)

إن ما تبنى عليه الحضارات الإنسانية في مختلف العصور أساسه الموضوعية العلمية (objectivité) التي يصعب على الباحثين - في الميادين التي لا تخضع للتجارب - الالتزام بها في أحيان كثيرة، لأن في النفس الإنسانية أهواء، وعادات وتقاليد، ومعتقدات ومصالح تخضع لها النفس؛ ومع هذا فإنه لا بد للباحث أن يكون موضوعيا، وأن يسمو بنفسه نحو السمو بالصدق والابتعاد عن العشوائية في إصدار الأحكام، لأن كل ذلك يضعف الذات والنفس.

وقد جاءت الموضوعية ضداً للذاتية (subjectivité) ولا يخفى على الباحث أن العرب اشترطوا العدل في المحدث وفي الراوي والمؤرخ، كما اشترطوه في الحاكم والشاهد.

وتتصل بالإنصاف والموضوعية، الأمانة والضمير والنزاهة والموهبة.

إن الأمانة التي يتصف بها الباحث تتوفر حينما ينقل رأي غيره في دقة وينسبه إلى صاحبه دون أي تشويه أو مغالطة في الفهم إذا لم يتح

(1)- ينظر: الدكتور علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، ص: 43.

[لم يقع] عليه إعجابه، ولا يُروِّقه إن أعجبه، ولا يسرّه إن رآه صالحًا لموضوعه، فلا ينفعه إن تصرّف برأي غيره، أو غيّر صياغته ثم ادّعى أنه من نتائج ما توصّل إليه، وكل ذلك لا يُخفى على الآخرين إن خفي عليه.(1)

ثالثًا: أمانة شرطه شروط فهم آراء الآخرين من الباحثين والنقّاد، وهي - الأمانة - التي لا تجعل المناقشة مجرّد مباراة أو محاولة الإتيان بالجديد بواسطة اللجوء إلى العبث حينًا أو اللجوء إلى الكذب حينًا آخر؛ وإنما بالأمانة يعرض الباحث الآراء مدعّمة بالحجج والبراهين الواضحة، ثم بعدها يُبدي رأيه كلّما أنّ له ذلك؛ فالباحث لا يسرق رأيًا ولا بحثًا لأن كل ذلك يحط من شخصيته العلمية ولا يُشرّفه مع أستاذه.

والأمر كذلك بالنسبة **للجرأة**؛ فهي أن يقول الباحث عن الباطل أنه باطل، وعن الحقّ أنه حق غير خائف، ولا يهمّه من ينازعه من أعدائه بعد ذلك، أو يخشاه من أصدقائه؛ فليس في البحث صديق أو عدو بقدر ما فيه من حقيقة وحق.

إن الجرأة بهذا المنظور، تحقق النجاح للباحث في مزاج بحثه، ولكنها قد تفوّت عليه فرصة الارتقاء الآنية في الحياة، وقد يُحرَم الدرجة العلمية... وقد يُحرَم الوظيفة التي يراها حقًا من حقوقه. وينبغي على الباحث أن يعرف ذلك سلفًا ليقرّر موقفًا من المواقف التي تتناسب مع التفكير العلمي السليم.

ولعلّ أعلى درجات الجرأة في البحث العلمي، أن يكون الباحث صريحًا بالتضحية؛ وهذه الدرجة العالية ليست في متناول كل الباحثين.(2)

---

(1) - ينظر: المرجع السابق، ص: 48.
(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 48، 49.

و يحذر علماء المناهج كثيرًا على أن يكون الباحث خاضعًا لضغط ما قد يؤدّي به إلى التغيير أو التبديل بما يخالف الحقيقة أو الرأي السليم، أو أن يستهويه طمع، أو يسوده هلع، مما يجعله يخالط ويكذب، فيصل إلى نتائج غير صحيحة بناءً على مقدمات ومعطيات غير صحيحة، معتمدًا على الشكل الخارجي للبحث العلمي ومتخذًا إياه وسيلة لتغطية الباطل قصد إظهار الحق!.

إن مجموع هذه المميزات والخصائص والشروط المذكورة من صبر، وعقل فلسفي، وحرأة... وما عُنّت إليها بصلة، في حقيقتها لا تلتقي جميعها بسهولة أو قصد لدى كل باحث، وإجتماعها نادر، لكنها يمكن أن تجتمع في شرط واحد يسمّى الموهبة، هذه التسمية التي تُطلق - عادة - في ميادين محدودة في الشعر والرسم والنحت... والموسيقى.

أما في البحث، فإن الموهبة التي يتميز بها الباحث، تخص كثرة القراءة وملازمة الكتب والمكتبات لاقتناء المعارف، وكذا المساهمات في التأليف والنشر، وبالموهبة يكون الباحث قادرًا على أن يكون باحثًا، لأن البحث شيء أبعد مما يراه عامة الناس، وهو ما يستطيع التوصل إليه من نتائج إستنادًا إلى معلومات وأفكار علمية وعملية من خلال كثرة الإطلاع على الآراء المختلفة بدقة وعمق، مدعمًا رأيه بالشواهد والحجج والبراهين. والباحث في حقيقة الأمر عليه أن يكون قارئًا ومحللاً ومؤلفًا، وناقدًا... تجتمع لديه كل الممارسات التي يرتبط فيها الفكر والعقل بالعلم والمعرفة، إضافة إلى الإستعداد الفطري الذي ينبثق عنه الشك أو الظن مع الميل نحو الإكتساب المعرفي، وكل ذلك يقتضي عنصر القابلية الخارقة على التصور والإستحضار والاستنباط... وقابلية التعبير وحسن التركيب.(1)

(1) - ينظر: المرجع السابق، ص: 49، 50.

إن موهبة الباحثين تقوم على الإستحضار وإعادة البناء في صدق وإخلاص بعيدًا عن الأوهام والعصبية وربط الحاضر بالماضي مع الدربة والإستمرارية، وكل ذلك يكسب الباحث - الطالب - أشياء كثيرة في موضوع بحثه، ومصادره وخطته التي تضاف إليها نصائح وإرشادات الأستاذ المشرف الذي يصاحب الطالب في إنجاز بحثه.

وكلما زاد الإطلاع حول الموضوع في متون المؤلفات المختلفة التي تلامس قضايا الإشكالية منذ بداية الإختيار إلى أن أصبح واسعًا من جهة مباحثه وفصوله، كلما زاد الوضوح واكتسب الباحث القدرة على التحليل والبناء وإبداء الرأي، ثم المقدرة على المخالفة لآراء الآخرين. إن الركام المعرفي الواسع، والثقافي والموهبة صفات تجعل الباحثين قادرين على الإنجاز والإتمام، وتسهم في الإرتقاء نحو النجاح.

- لغة الباحث وأسلوبه:

إن كل ما يكتب ينبغي أن يكون بلغة سليمة، وأهم ما تتصف به لغة البحث أن تكون الألفاظ فصيحة بعيدة عن الحوشي والغموض، دقيقة ومصطلحات معبرة كما هي في حقيقتها المنبوثة في متون المعاجم اللغوية أو الإصطلاحية، كما أن التركيبات مترابطة جيدة من حيث السبك والتأليف، فتأتي بذلك الجمل مترابطة واضحة مع الإيجاز والإقتصاد اللفظي، فالألفاظ على قدر المعاني - كما يقول البلاغيون - وتسمى اللغة في هذا السياق باللغة العلمية والأسلوب العلمي في مجال البحث.

وتتصل الفقرات والعبارات بوسائل الربط، واتصالها عضويًا الواحدة منها منبثقة عن الأخرى، يبعد البحث عن الهنات التي تفكك المعنى فيصبح مترابط البناء اللغوي مما يسمح للقارئ بسير خلال قراءته دون عثرات أو تعثر في فهم مقاصده ومعانيه، فلا يتصور أن اللغة المثلى التي تلفت الأنظار وترفع الأقدار ما كانت تقعرًا وإغرابًا في اللفظة[1] أو في الإستعارة والصور البيانية أو المحسنات

(1) - ينظر: المرجع السابق، ص: 23.

البديعية التي تُصاغ في لغة البحث؛ وإنّما ذلك يعتبر من الرّداءة - إن صحّ هذا التعبير - لذلك فإن من متطلبات البحث ومميزاته أن تكون لغته سليمة لفظا وتركيبا وأسلوبا، تجمع بين الرّصانة والجمال والفصاحة، والباحث المتميّز من طاوعته اللّغة حتى يبدو فيها ذا أسلوب حتى وإن كان البحث بعيدا عن ميادين الأساليب!(1)

وهذا الذي ذكرنا تتضمنه مرحلة حاسمة من مراحل البحث تتمثل - أساسا - في مرحلة الكتابة والتدوين أثناء صياغة المادة العلمية. ويدخل في صناعة الكتابة - بالإضافة إلى اللغة - الأسلوب، وصناعة الإنشاء، ويُعنى به الألفاظ والمعاني، والحذق في الترصيع، فالباحث مثله كمثل الصّائغ الذي يُبدع في وضع لآلئ الحُلي حتى تبدو متماسكة متجانسة مشوّقة تُدهش النّاظرين، وتسلب عقول العرائس من النساء.

والأسلوب في هذا المقام هو طريقة منتهجة في كتابة البحث وعرضه؛ ومن ثَمّ فإن قيمة البحث تظل مرتبطة بالأسلوب الذي يتوخّاه الباحث، فكلّما كان الأسلوب واضحا، عمل على جلاء الحقائق، وأعان القارئ على الفهم والاستيعاب، وكلّما حمل الدّقة عُصِم من الخطإ وتجنّب الفضول... ومن هنا فإن بساطة الأسلوب تؤدّي إلى التغلّب على الغموض والإبهام فتضفي تلك البساطة - المذكورة - على المعلومات والمعارف طابع الجدّية والارتقاء نحو السّمو، فيكون البحث متّصفا بالعلمية والدّقة والوضوح، ويعدّ أسلوب البحث حينما تتحقّق فيه تلك المعايير على جبهات ثلاث، وهي:

• إقناع القارئ وجلب اهتمامه • التدرّج في المفاهيم • الاستدلال القيمي والمنطقي.(2)

---

(1) - ينظر: المرجع السّابق، ص: 53.

(2) - ينظر: الدكتور صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، ص: 77.

وانطلاقًا من كل ذلك ؛ فإن عملية البحث عملية علمية ، تتطلب الإلمام بجميع الصفات والمميزات المذكورة وهي العناصر التي تميز البحث وتعلي من شأنه ، في تحليل مشكلاته مع تحمل صعوباته للتوصل إلى الحقائق وأهدافه ، إضافة إلى مراعاة الجوانب المنطقية في التحليل باتباع المنهج الإجرائي الذي يتطلبه البحث .

وعلى الباحث في البداية أن يقوم بتصنيف المعلومات وفقًا لما يراه لائقًا للمعالجة من حيث الإختلاف والإئتلاف ، مع ضرورة إتباع المراحل التالية :

- إختيار مشكلة البحث ، وتحديد معالمها ، وحدودها ، وتعريفها .
- تحليل المشكلة إلى عناصرها الفرعية المختلفة الأطراف .
- مراجعة المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث والإلمام بالعناصر المرتبطة به جزئيًا أو كليًا .
- وضع قائمة للمصادر والمراجع التي تسهم في إثراء البحث .
- تحليل المعلومات وتفسيرها ، ومناقشتها موضوعيا ، ثم ترتيب خطوات البحث ووضعه في صورته الأخيرة التي يراها الباحث اتفاقًا مع مشرفه .
- مراجعته قبل تسليمه للأستاذ المشرف ، أو لمن يهمه الأمر .
- إعداده في صورته النهائية بعد الإطمئنان لما ورد فيه من مادة علمية ومعرفية تماشيا مع خطته وفرضياته .(1)

---

(1) - ينظر: الدكتور صالح بلعيد ، المرجع السابق ، ص: 78، 79.